

يشهد الاقتصاد العُماني تطوراً متسارعاً، مدفوعاً برؤية واضحة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وذلك من خلال "رؤية عُمان 2040". وتُعد القطاعات الاقتصادية المتعددة ركيزة هذا التوجه، حيث تسهم في خلق فرص عمل، يُشكّل قطاع النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد العُماني، حيث يوفر الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية. تسعى الحكومة إلى تقليل الاعتماد عليه من خلال تنشيط قطاعات أخرى. يأتي القطاع الصناعي في المرتبة التالية، حيث يشمل الصناعات التحويلية، وصناعات خفيفة وثقيلة، مدعوماً بإنشاء مناطق صناعية مثل صحار والدقم. ويُعتبر هذا القطاع من أهم المحركات المستقبلية للنمو. فُيساهم في تحقيق الأمن الغذائي ودعم المجتمعات الريفية، مع توجهات لتطويره عبر التكنولوجيا الحديثة والأساليب المستدامة. قطاع السياحة يعد من القطاعات الواعدة، حيث تمتلك السلطنة مقومات سياحية متنوعة كالشواطئ، وقد ركزت الحكومة على جذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية السياحية. وبرز القطاع اللوجستي كأحد الأعمدة المستقبلية للاقتصاد، مستفيداً من الموقع الاستراتيجي لعُمان على خطوط الملاحة الدولية، ما يهيئها لتكون مركزاً لوجستياً إقليمياً. يعتمد مستقبل الاقتصاد العُماني على نجاح استراتيجية التنويع، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متين قائم على المعرفة والاستدامة. ومن خلال دعم وتطوير هذه القطاعات، تتجه السلطنة نحو تحقيق نمو اقتصادي متوازن وشامل.